

قانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٥

في شأن عدم صرف فروق لعمال وزارة الحربية الموسمين
عن المدة من ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ حتى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية؛

وعلى القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة
المالية ١٩٥٣/١٩٥٤؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٣١ يونيو سنة ١٩٤٧ و ١١ يونيو
سنة ١٩٥٠ و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير الحربية؛

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - مع عدم الإخلال بالأحكام الصادرة من محكمة القضاء
الإداري والأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الإدارية، لا تصرف
فروق تسوية لعمال وزارة الحربية المعيّنين على درجات بالتطبيق للقانون
رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤ وذلك عن المدة من ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ حتى ٣٠ مارس
سنة ١٩٥٤

مادة ٢ - تعتبر منتهية بقوة القانون الدعاوى المنظورة أمام المحاكم
الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بطلب القروق عن هذه المدة
وترد الرسوم المحصلة على هذه الدعاوى.

مادة ٣ - على وزيرى الحربية والمالية والاقتصاد، تنفيذ هذا القانون
ويصلى به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرئاسة فى ٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٩ يونيو سنة ١٩٥٥).

وزير الحربية رئيس مجلس الوزراء

عبد الحكيم عامر، لواء (أ.ح.) جمال عبدالناصر حسين، بكاشى (أ.ح.)

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

قانون رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٥٥

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٤

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد؛

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ قسم (مجلس
الوزراء) فرع "١" (رئاسة مجلس الوزراء) باب ٢ (مصرفات عامة)،
اعتماد إضافي قدره ٢,٥٠٠ ج (ألفان وخمسمائة جنيه) لمواجهة حالة
الصرف على بعض بنود الباب المذكور.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد، تنفيذ
هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بديوان الرئاسة فى ٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٩ يونيو سنة ١٩٥٥)

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

عبد المنعم القيسونى جمال عبدالناصر حسين، بكاشى (أ.ح.)